أساليب تنشيط دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

Means to activate the role of the private sector to achieve local development in Algeria



د. شيبة مريم

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو

البريد الالكتروني: meriemchiba2016@gmail.com

تاريخ الارسال: 2026/03/03 تاريخ القبول: 2026/06/03 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص: يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تعزيز التنمية على المستوى المحلي، وهذا نظرًا للدور الذي يقوم به في خلق الاستثمارات المحلية وفرص العمل وتشجيع الابتكار وروح المقاولاتية، هذا ما يؤدي في الأخير إلى الاستجابة الإيجابية للمتطلبات المحلية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وفي هذا الإطار تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تقوية وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، معتمدة على مجموعة من السياسات والأساليب التي تسمح بخلق بيئة تمكينية ملائمة للنشاط الاقتصادي تسهم في تطويره تقويته وتوفير المناخ المناسب لنشاطه، وهذا ما يتم توضيحه في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية المحلية، الجزائر، الأساليب، التطوير.

Abstract:

The private sector plays a pivotal role in promoting development at the local level. This is due to the role it plays in creating local investments and job opportunities and encouraging innovation and the spirit of entrepreneurship. This ultimately leads to a positive response to the local requirements of citizens and improving their standard of living. In this context, Algeria, like other countries, seeks to strengthen and enhance the role of the private sector in achieving local development in its economic and social dimensions, relying on a set of policies and methods that allow the creation of an enabling environment suitable for economic activity that contributes to its development, strengthening and providing the appropriate climate. For its activity, this is what is explained in this study.

***Keywords*:** *Private sector, local development, Algeria, methods, development.*

مقدّمة:

يعتبر القطاع الخاص في الجزائر من أهم الفواعل المحلية التي تسعى إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة وشاملة، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في خلق الاستثمارات المحلية، والعمل على تشجيع روح الابتكار والمقاولاتية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما يؤدي في الأخير إلى تلبية الاحتياجات المحلية للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.

ورغم الدور الكبير الذي يساهمه القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية إلى أنه تواجهه العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحد من القيام بمهامه بالشكل الجيد، ومن بين هذه العراقيل نجد التعقيدات الإدارية، ضعف التمويل ونقص التأهيل، وهو ما يتطلب إلى تبني أساليب فعالة لتنشيطه وتعزيز مساهماته في تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة، بما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز الاندماج في الاقتصاد الوطني وعلى ها الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأساليب الكفيلة لتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

- وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي كالتالي:
- المحور الأول: مدخل مفاهيمي للقطاع الخاص والتنمية المحلية.
- المحور الثاني: أساليب تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.
- المحور الثالث: سياسات تعزيز القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للقطاع الخاص والتنمية المحلية

في هذا النحور سوف نتناول مفهوم القطاع الخاص أولا ثم نتطرق إلى تبيان مفهوم التنمية المحلية ثانيا.

أولا: مفهوم القطاع الخاص

سوف نتطرق إلى تعريف القطاع الخاص وظهوره وأهم الأهداف التي يسعى إليها في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1) تعريف القطاع الخاص:

يُشير مفهوم اقتصاد القطاع الخاص إلى الاقتصاد الحر، الذي يعتمد بشكل أساسي على آليات السوق الحرة والمنافسة الكاملة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة .ويقوم هذا النظام على مبدأ عدم تدخل الدولة أو أي جهة أخرى في الأنشطة الاقتصادية بما قد يعرقل قواعد المنافسة الحرة. (معاوي، 2009-2010، الصفحات 139-140)

كما يُعرف أيضًا بأنه قطاع في الاقتصاد الوطني يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث تُخصص الموارد الإنتاجية بشكل رئيسي وفقًا لقوى السوق بدلاً من تدخل السلطات العامة (جلول، 2018).

يعرف القطاع الخاص بأنه النشاط الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق الربح، دون أن يتلقى تمويلًا من الدولة أو تتحول أرباحه إلى خزينة الدولة، باستثناء الجزء الذي يتم فرض الضرائب عليه.) معاوي،-2009 2010، صفحة(140

وعليه فإن لقطاع الخاص يشمل المؤسسات والشركات الخاصة التي ينشئها رجال الأعمال أو الأفراد المستثمرين والتي تهدف إلى تحقيق الربح.

2) ظهور القطاع الخاص:

أ. أهمية إنشاء وسائل وآليات ملائمة تمكّن المدخرين من تحويل مدخراتهم إلى استثمارات فعّالة، حيث تتجسد هذه الآليات في أشكال مؤسسية متنوعة، بدءًا من الشركات التضامنية ووصولًا إلى الشركات المساهمة، سواء كانت عامة أو خاصة، إضافة إلى شركات التضامن بالأسهم .كما تلعب البنوك دورًا محوريًا في جمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تساهم في النمو الاقتصادي

ب.بروز دور رجال الأعمال المنظم والطموح الذي يسعى إلى تحقيق النجاح والثراء والتوسع، متسمًا بخصال إيجابية مثل الرؤية الواسعة وحسن الإدارة .إلى جانب دوافعه في المنافسة والسيطرة والإبداع في مجالات التنظيم، التسويق والإنتاج، يشكل هذا النوع من رجال الأعمال عاملًا أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد .

ج. تطور الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) كوسيلة لتمكين عملية تجميع الموارد المالية والمادية وتنظيمها على نطاق واسع، حيث تقدم هذه الأسواق منتجات بمعايير واضحة تسهل عمليات التبادل التجاري، بالإضافة إلى توفير مرجعيات تسهل على المتعاملين تلبية احتياجاتهم المختلفة .

د. تعزيز القدرة على اكتشاف فرص الاستثمار من خلال المؤسسات الحكومية والهيئات المتخصصة، إذ تشكل الدولة عاملًا رئيسيًا في تحديد هذه الفرص وتوجيهها عبر إنشاء الجهات المعنية بترويج الاستثمار . وهنا يظهر الدور المهم للإعلام كوسيلة لتعريف المجتمع بأهمية وأبعاد هذه الفرص الاستثمارية) .معاوي، 2009-2010، صفحة(142

3) أهداف القطاع الخاص:

- النهوض بديمقراطية الحياة الاقتصادية، وانتهاج سياسة متوازنة بين الوطنيين فيما بينهم وبين الأجانب المستثمرين.
- إيجاد سوق حرة يحكمها قانون فعال للعرض والطلب، مما يكرس المنافسة الحقيقية وإطلاق آليات سوق العمل.
- تشجيع الكفاءة عن طريق تعزيز الأسواق.
- تحسين نوعية الإنتاج.
- وجود بيئة تنافسية حرة.
- تحسين نوعية المنتجات والخدمات المباعة من خلال جذب التكنولوجيا الجديدة.

- تحسين وتطوير تقنيات التسيير وإعطاء المبادرة والأولوية للمسيرين الأكفاء.
- السعي وراء الربح من وراء زيادة الإنتاج والإنتاجية لعناصر الإنتاج وخاصة عنصري العمل والتنظيم وإدخال التكنولوجيا المتطورة.
- الاستغلال الأمثل للموارد، مما يضمن كفاءة عملية الإنتاج ونقصد بالكفاءة هنا:

أ- إنتاج أكبر كمية بأقل.

ب-الكفاءة في تخصيص الموارد (محفوظ، 2001، الصفحات 27-31)

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية Local développement

مع تطور مفهوم التنمية، برزت فكرة التنمية المحلية وتطورت بشكل ملحوظ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .وقد أصبحت المجتمعات المحلية محور اهتمام كبير في العديد من الدول النامية، باعتبارها وسيلة فعّالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

1) تعريف التنمية المحلية:

على الرغم من التباين والاختلاف في وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية، يمكن اعتبارها عملية تغيير تهدف إلى تحقيق التحسينات في إطار سياسة عامة محلية تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي .يتم ذلك من خلال دور القيادات المحلية وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعّالة لتحقيق الأهداف المشتركة الشعبية زيادة الشعبية وتعزيز الاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي بهدف تحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد الوحدة المحلية، مع العمل على دمج كافة الوحدات المحلية لتحقيق التكامل والتنمية المستدامة (المطلب، 2001، صفحة 13).

تعرف أيضًا بأنها حركة تسعى إلى تحسين الظروف المعيشة للمجتمع ككل، معتمدة على المشاركة الإيجابية من أفراده فضل أن تكون هذه المشاركة نابعة من مبادرة ذاتية للمجتمع نفسه، وفي حال غياب هذه المبادرة يمكن اللجوء إلى أساليب منهجية لتحفيزها وإثارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة ومتحمسة لدعم هذه الحركة". (ماتلو، 2003، صفحة 127)

كما تعرف بأنها كل تدخل يتم بمبادرة من الأطراف المعنية بالمسؤولية المحلية، ويتمتع بإمكانية التقييم في مجالات متعددة مثل:

- تحقيق التنمية الاقتصادية مع التركيز على توفير فرص عمل جديدة.
- تعزيز كفاءة النظم المحلية من خلال زيادة التدريب والتعليم.
- دعم وتنمية المبادرات الثقافية. (عكاشة،، 2015، صفحة 420)

بناءً على هذه التعريفات، يمكن اعتبار التنمية المحلية أحد مكونات التنمية الشاملة، حيث تسعى كعملية إلى تحسين مستوى معيشة المواطن المحلي باستمرار، مع تعزيز دوره الإيجابي في صياغة وتنفيذ السياسات المحلية.

2) عناصر التنمية المحلية:

تجسد في أربعة مكونات أساسية يمكن من خلالها تلخيص مفهومها بشكل واضح:

- **الشمول**: تشير هذه الخاصية إلى ضرورة أن تشمل التنمية المتكاملة برامج تغطي جميع احتياجات المجتمع، سواء كانت صحية، اقتصادية، تعليمية، أسرية، أو عمرانية وما إلى ذلك. كما ينبغي أن تتوجه هذه البرامج إلى مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن وغيرهم.
- **التوازن**: يتطلب هذا المبدأ تحديد نسب الاستثمار في كل مجال بشكل ملائم ومتوازن .فقد تستدعي بعض الظروف التركيز بشكل أكبر على قطاعات معينة، مثل التعليم أو الصحة أو الاقتصاد أو الخدمات المرتبطة بالأطفال. ويقتضي ذلك تعديل نسب الاستثمار بين المجالات المختلفة وفقًا للحاجة، مما يساهم في تحقيق التوازن الضروري لدفع عجلة التنمية.
- **التنسيق**: لتحقيق التكامل بين الشمول والتوازن، يصبح التنسيق أمرًا حتميًا. فالهدف هو منع التداخل بين البرامج المختلفة، مع تحديد الأدوار وتوقيتها بما يتماشى مع الأهداف المحددة لعملية التنمية، مما يضمن انسجامًا في الجهود المبذولة.
- **التعاون والتفاعل الإيجابي**: من الضروري إيجاد بيئة ملائمة تتيح التعاون البناء بين أنشطة المجتمع وأجهزته المختلفة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية .فالتكامل والتفاعل الإيجابي بين هذه الجهات يعزز من تأثيرها المتبادل ويضمن أن يكون هذا التأثير داعمًا للتنمية المحية المستدامة. (عكاشة،، 2015، صفحة 421)

3) أهداف التنمية المحلية:

- تتلخص أهداف التنمية المحلية في النقاط التالية- :
- تقديم الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق داخل نطاق الدولة، وتشمل هذه الخدمات كافة المجالات مثل الصحة، التعليم، الثقافة، الجوانب الاجتماعية التنظيم، وغيرها،

- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق بهدف تعزيز التنمية بمختلف أبعادها وعلى كافة المستويات المحلية والقومية.
- تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين جميع مناطق الدولة لضمان الإنصاف والتكافؤ.
- الاستفادة القصوى من الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة، بما يشمل الموارد المالية والمائية والسياحية والطاقات البشرية وغيرها، لتفعيل التنمية الشاملة .

- تنمية الأنشطة الاقتصادية الخاصة بكل إقليم مع مراعاة الخصوصيات المحلية التي تميّز كل منطقة لزيادة الكفاءة وتعزيز الإنتاجية .
- تعزيز استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في المجالات الإنتاجية والخدمية لتطوير الأداء والرفع من مستوى الجودة .
- مكافحة الفقر والفوارق الاجتماعية والتهميش، إلى جانب العمل على دعم الفئات الضعيفة وتحقيق إدماجها الكامل في المجتمع. (غضبان، 2015، ، الصفحات 39-40)

المحور الثاني: طرق وأساليب تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية المحلية

يلعب القطاع الخاص دورًا جوهريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفضل ما يمتلكه من إمكانيات وميزات تجعله قادرًا على التأثير في مختلف القطاعات الاقتصادية .هذا التأثير يدفع صانعي السياسات الاقتصادية إلى ضرورة إعطاء الأولوية لتطوير القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة لنشاطه.

بناءً على ذلك، يمكن تسليط الضوء على مجموعة من الآليات التي تُشكل، في مجملها وتكاملها استراتيجية فعّالة لتطوير القطاع الخاص، وهي:

1) توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:

من أبرز الآليات التي يجب العمل على تحقيقها كمتطلب أساسي لتطوير القطاع الخاص تلك التي تتعلق:

تتطلب الحاجة توفير الظروف المثلى التي يزدهر ضمنها القطاع الخاص في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يُعرف بمناخ الأعمال .ووفقًا لما ورد عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، يُعرَّف مناخ الأعمال بأنه مجموعة الظروف القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تجري في ظلها الأنشطة الاستثمارية .وتتسم هذه البيئة بتداخل وتغير مستمر بين مكوناتها بشكل كبير، مما يجعل من الصعب فصل تأثير كل عنصر منها على حدة". (بودخدخ، 2011، صفحة 11)

على هذا الأساس، يصبح من الضروري التركيز على إيجاد بيئة داعمة ومحفزة للنشاط، وذلك من خلال الاعتماد على العناصر التالية:

أ.التشاور بين القطاع الخاص والعام: تلعب الدولة دورًا أساسيًا في خلق بيئة مناسبة تدعم النمو والتطور في الأداء من خلال تبني مجموعة من السياسات، سواء الاقتصادية أو التشريعية والقانونية، التي تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص .ومع ذلك، فإن تحقيق تصور واضح وفعّال لبناء تلك البيئة الداعمة والمحفزة يتطلب شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، الذي يعد الجهة الأكثر تأثيرًا من حيث التفاعل مع هذه الإجراءات والسياسات .ومن هنا تأتي ضرورة إجراء مشاورات مستمرة بين الهيئات الحكومية المسؤولة عن صياغة السياسات والإجراءات وبين القطاع الخاص الفاعل في النشاط الاقتصادي .هذه المشاورات تسهم بشكل فعّال في بناء بيئة عمل مشجعة وداعمة للمبادرات، مما ينعكس إيجابًا على تعزيز دور ومكانة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي. (بودخدخ، 2011، صفحة 12)

ب. تحقيق الاستقرار التشريعي: التشريع يُعد وسيلة لتجسيد السياسة الاستثمارية للدولة والتعبير عنها في مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتنقسم تشريعات الاستثمارات إلى نوعين : مباشرة وهي التي تُركز على تنظيم عملية استثمار رأس المال بشكل مباشر، وغير مباشرة وهي التي تناول النص موضوع القوانين المتعلقة بالنقد الأجنبي والتصدير والاستيراد، مشيرًا إلى دورها الجوهري في تشكيل المناخ الاقتصادي الذي يتفاعل فيه المستثمرون، ومع اشتداد المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة أصبحت تهيئة بيئة قانونية واضحة ومستقرة مطلبًا أساسيًا لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الثقة في كفاءة النظام الاقتصادي بشكل عام فوجود حماية قانونية فعّالة وتسريع الإجراءات والمعاملات من قِبل إطار قانوني قوي يُعتبر من تتناول قوانين النقد الأجنبي وقوانين التصدير والاستيراد وغيرها من اللوائح التنظيمية، التي تشكل أحد العناصر الأساسية المؤثرة في بناء المناخ الاقتصادي الذي يعتمد عليه المستثمر .

ومع تصاعد المنافسة العالمية على استقطاب الاستثمارات الخاصة، يبرز دور تهيئة البيئة القانونية كعامل جوهري لتحسين مناخ الاستثمار. إذ يقترن ذلك بضرورة وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها ليمنح المستثمرين شعورًا بثبات النظام الاقتصادي وموثوقيته .فالحماية القانونية، وتسهيل الإجراءات والمعاملات من خلال إطار قانوني متين، تعد من الركائز الأساسية التي تحفز على الاستثمار وتمنح المستثمر الثقة اللازمة لتحقيق استثمارات طويلة الأجل في بيئة مستقرة وآمنة. (بونوة، 2009-2010، صفحة 124)

ج. تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي: يعد الاستقرار السياسي ركيزة أساسية لدعم وجود وتطور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي، حيث يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، فهو يعكس درجة أعلى من الثقة ويوفر ضمانات أكبر لتحقيق الأرباح في النشاط الاقتصادي، وعلى النقيض يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى زيادة الشكوك وحالة عدم اليقين تجاه الأوضاع الاقتصادية، مما يقلل من مبادرة القطاع الخاص ورغبته في الاستثمار والتوسع. (بودخدخ، 2011، صفحة 13)

في الجانب الاقتصادي: يُعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي عاملاً جوهرياً لتهيئة بيئة مناسبة تدعم مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، يتم ذلك عبر صياغة أو تعديل السياسات الاقتصادية والاستثمارية والقطاعية، إلى جانب العمل على تصحيح هياكل الأسعار، وتعزيز المؤسسات المالية وتطوير أسواق رأس المال. (العدواني، 2009، صفحة 83)

2) توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات

تتم عملية توفير التمويل اللازم لتفعيل نشاط القطاع الخاص من خلال عدة آليات، أبرزها:

أ. تعبئة المدخرات: وذلك بما يضمن توفير قدرة تمويلية كافية لدعم الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص .لتحقيق هذا الهدف، يصبح من الضروري تعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، بما في ذلك فتح

المجال أمام المنافسة بين البنوك المحلية والدولية .هذا النهج من شأنه أن يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءته.

ب. **مساعدة المشروعات الصغيرة:** هذا يستدعي أن تتسم إجراءات التمويل التي تتبعها البنوك، كونها الجهة الوحيدة التي توفر التمويل، بقدر أكبر من المرونة.

ج. **تطوير أسواق رؤوس الأموال:** يتم ذلك عبر وضع نصوص وتشريعات ملائمة تنظم نشاطها وتقلل من انتشار مؤسسات القطاع العام من خلال خصخصتها .كما يهدف إلى تسهيل دخول مؤسسات القطاع الخاص إلى أسواق رؤوس الأموال، إلى جانب تقديم حوافز تشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، هذه الخطوات من شأنها تطوير عمليات التداول بطرق تعزز عمق وكفاءة السوق، مما ينعكس إيجابيًا على آليات تمويل القطاع الخاص داخل الاقتصاد المحلي. (بودخدخ، 2011، الصفحات 15-16)

جميع هذه الآليات تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية على الصعيد المحلي، بشرط أن يتم تفعيلها بطريقة فعّالة ومناسبة.

المحور الثالث: سياسات تعزيز القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية

في هذا المحور سنسعى إلى تسليط الضوء على أبرز السياسات والإصلاحات المرتبطة بمجال الاستثمار بهدف تهيئة البيئة الملائمة لنمو القطاع الخاص، سواء كان محليًا أو أجنبيًا بما يتماشى مع الإمكانات المتوفرة، كما نحاول معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في تجسيد التنمية على المستوى المحلي بالجزائر.

أولا: سياسات تطوير القطاع الخاص بالجزائر

1) الإطار القانوني لترقية القطاع الخاص بالجزائر

يلاحظ من وجهة النظر التاريخية وجود مرحلتين بارزتين ميزت دور القطاع الخاص بالجزائر:

المرحلة الأولى بدأت من 1962 إلى غاية صدور القانون 25/88 المؤرخ في 1988/07/25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية، ففي هذه المرحلة عرف القطاع الخاص موقفا غامضا من طرف أصحاب القرار آنذاك حتى وإن وجدت من الناحية الشكلية عدة نصوص قانونية قامت بتمويه - إن صح القول- حقيقة مساهمة القطاع الاقتصادي الوطني الخاص في التنمية المحلية والوطنية على حد سواء.

فبالنظر إلى الجو التاريخي والإيديولوجي لظهور مختلف تلك النصوص، لم تستطع هذه الأخيرة المشاركة في صنع القرار التنموي المحلي، بقدر ما كانت تأكيدا واضحا وصريحا أرغم القطاع الخاص على مغادرة أغلبية النشاطات ذات الأهمية الإنتاجية، كل هذا في ظل خطاب سياسي متشبع بثقافة التأميمات والإيديولوجية الاشتراكية، هذا الأمر اعتبر عائقا أمام دخول الاستثمار الأجنبي للجزائر، ودفع بالمستثمر الوطني الخاص إلى رفض المغامرة برؤوس أمواله في نشاط اقتصادي قد ينتهي به إلى نزع ملكيتها عنه في وقت ما.

إن مثل هذا الاستقرار وعدم الثقة ولد أثرا سلبيا بالغا انعكس في تثبيط حركية التنمية المحلية، وجعلها تقتصر على ما ينعم به القطاع العام من مشاريع كانت غالبا لا تتماشى وواقع التنمية بالمنطقة (زيدان، 2014، الصفحات 74-75).

2) الإطار المؤسسي لترقية القطاع الخاص

ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات وأجهزة أخرى نذكر منها بالخصوص:

- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI
- لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتهاCALPI
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG
- المجلس الوطني للاستثمار CNI
- الشباك الوحيد GV
- صندوق دعم الاستثمارات CSI
- الوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار ومتابعة الإصلاحات (لخضر، 2010، صفحة 264).

ومؤخرا تم اتخاذ العديد من الإجراءات العملية من قبل الحكومة على مستوى الولايات بتوفير الأوعية العقارية للمستثمرين لإنجاح المشاريع على المستوى المحلي وكذلك إعذار المستثمرين المحليين الذين استفادوا من أوعية عقارية سابقا ولم يباشروا نشاطاتهم بإمكانية نزع هذه الأراضي.

وكذلك إنشاء الشباك الوحيد على مستوى الولاية لجمع جميع المصالح المعنية بالاستثمار على مستوى شباك واحد لتسهيل العمل للمستثمرين والتخلص من العراقيل البيروقراطية للاستثمار المحلي بالإضافة إلى إعطاء الولاة الصلاحيات الموافقة على مختلف المشاريع الاستثمارية بمساعدة لجان يشرفون عليها.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر وأهم عوامل نجاحها

1) مساهمة القطاع الخاص في تحقيق المحلية بالجزائر

نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد المعتمد على الشراكة بين مختلف القطاعات، وتعزيز أساليب الحوكمة في الإدارة العامة، برزت أهمية كبيرة لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتنمية المحلية .وتمثل ذلك من خلال مساهمته في الاستثمارات الخاصة، تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتوظيف خبراته في تطبيق النظريات الإدارية والاقتصادية، إلى جانب المساهمة في تقديم الخدمات عبر التعاقد مع الوحدات المحلية .برزت هذه الحاجة نتيجة فشل بعض المؤسسات العمومية في إدارة المرافق المحلية بسبب اتخاذها نهجًا إداريًا غير ملائم .من هذا المنطلق، توفّر آليات التعاون والشراكة مع القطاع الخاص فرصًا وإمكانات حقيقية لتحسين إدارة المرافق العامة المحلية .وتتجلى هذه الشراكة من

خلال إبرام اتفاقيات التعاون وتأسيس شركات الاقتصاد المختلط أو اعتماد أسلوب التدبير المفوض وعقود الامتياز.* (النور، 2010، صفحة 85)

اعتمد المشرع الجزائري عقد الامتياز كأداة رئيسية لإشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق العامة، بهدف دعم التنمية المحلية وتعزيز فعالية الخدمات .تعود أول تجربة لتطبيق هذا العقد إلى قانون المياه عبر المرسوم رقم 17/83، إلا أن الانطلاقة الفعلية ظهرت مع صدور قانون البلدية الحالي 10/11 الذي أزال القيود التنظيمية التي كانت تعرقل الاستعانة بالقطاع الخاص .وقد نص قانوني البلدية والولاية الجديدان على هذا التوجه بوضوح، حيث تشير الفقرة الأولى من المادة 149 من قانون الولاية 12-07 إلى أنه في حالة عدم إمكانية استغلال المصالح العمومية الولائية عن طريق الإدارة المباشرة أو عبر مؤسسة عمومية، يُسمح للمجلس الشعبي الولائي بالتصريح باستغلالها بنظام الامتياز وفقًا للتنظيم الساري المفعول.

وعليه نلاحظ أن قانون الولاية لم يذكر بالتفصيل مجال الامتياز مكتفيا بالاعتراف للمجلس الشعبي الولائي بالترخيص باستغلال المرفق عن طريق الامتياز، وهذا خلافا لقانون البلدية، حيث ذكرت المادة 149 النشاطات أو الخدمات أو المصالح بالتفصيل، لأن اختصاصات البلدية أوسع من اختصاصات الولاية.)عجابي،2018 ، صفحة(117

كما نصت المادة 156 من قانون البلدية 11-10 على آلية التفويض كآلية جديدة من آليات التسيير، حيث جاء في نص المادة على أنه يمكن للبلدية أن تفوض تسيير المصالح العمومية المنصوص عليها في المادة 149 أعلاه عن طريق عقد برنامج أو صفقة طلبية، وبهذا يكون المشرع قد فتح آفاقا جديدة القطاع الخاص وإعطائه سلطة القرار إلى جانب السلطة المحلية من خلال خلق آلية التفويض إلى جانب عقد الامتياز، في تسيير الشؤون البلدية.) عجابي،2018 ، صفحة(118

ونتيجة لما سبق يعتبر القطاع الخاص أحد الأعمدة الأساسية في مجال المشاركة في التنمية المحلية لما يمنحه من إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العمومية المحلية.

2) العوامل المؤثرة في نجاح القطاع الخاص وفي تعزيز التنمية المحلية بالجزائر

على الرغم من الأهمية البالغة التي يلعبها القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، فإن نجاح مشاركته في مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة، أو في المشروعات الإنتاجية والخدمية، يتطلب توفر مجموعة من الشروط والعوامل الأساسية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإلمام الشامل بالأسواق المحلية والقطاعات التي تتطلب إسهام القطاع الخاص يُسهم بشكل كبير في تحديد النهج الأمثل لشراكة فاعلة. فالفهم العميق لطبيعة الأسواق، بما يشمله من تحليل لنقاط القوة

* يقصد بعقد الامتياز "بأن تعهد الإدارة (الدولة والجماعات المحلية) إلى أحد الأفراد أو الشركات بإدارة مرفق عام واستغلاله لمدة محددة مقابل تقاضي رسوم من المنتفعين بهذا المرفق العام".

والضعف، إلى جانب استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات المختلفة، يوفّر أساسًا راسخًا لاتخاذ قرارات مدروسة تدعم مشاركة القطاع الخاص بفعالية.

- أهمية توفر إرادة سياسية قوية تشجع على إشراك القطاع الخاص في مختلف الأنشطة، مع الالتزام بدعمه وفق رؤية واضحة ومحددة تسعى لتحقيق أهداف طويلة المدى.
- إزالة العوائق البيروقراطية التي تعيق مشاركة القطاع الخاص بشكل فعّال في برامج التنمية المحلية.
- تخصيص الأراضي المناسبة لتنفيذ المشروعات يُعد خطوة أساسية، خصوصًا أن هذا التحدي يُعتبر من أبرز المعوقات التي تعترض طريق القطاع الخاص في معظم الولايات.
- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال إشراكه منذ المراحل الأولى لعملية التخطيط للمشروعات المحلية المختلفة.
- المتابعة الدورية لمشروعات القطاع الخاص تُعد خطوة ضرورية لتحديد التحديات التي تواجهها والعمل على معالجتها بشكل سريع وعاجل .كما تشمل هذه المتابعة التعرف على عوامل النجاح التي تسهم في تقدم المشروعات ومحاولة تطبيقها في مشاريع مشابهة. إضافة إلى ذلك، يجب تقييم تأثير هذه المشروعات على معدلات التنمية المحلية بهدف قياس مدى جدواها وتحقيقها للأهداف المرجوة. (جلول، 2018، الصفحات 24-25)

إنه وبغية تفعيل دور القطاع الخاص في الجزائر للإسهام في عملية التنمية المحلية يتعين على الدولة بمختلف مؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص تسهم في تطويره وتقويته، بما يمكنه من أن يصبح شريكا أساسيا مع القطاع العام في الإسهام الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضمانا للمساءلة العمومية وتحسينا للخدمات المقدمة للسكان المحليين. (معاوي، 2009-2010، صفحة 149)

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن القطاع الخاص يساهم في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة من خلال خلق الاستثمارات المحلية وتشجيع الابتكار وروح المقاولاتية هذا ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشية للمواطنين المحليين والخروج من دائرة الفقر، ومن خلال هذا الأثر الايجابي الذي يحظى به القطاع الخاص في مساهمته الفعالة في العملية التنموية يستوجب وضع أنسب الإجراءات والأساليب الكفيلة التي تسمح بتطوير أدائه في تلبية الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن تفعيل القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة سواء من جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي، لذلك نجد اليوم الجزائر تسعى جاهدة هي الأخرى في توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية معتمدة على مجموعة من السياسات والأساليب التي تسمح بخلق بيئة تمكينية تسهم في تنشيطه وتقويته في العملية التنموية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها :

- يعد القطاع الخاص أحد أهم الآليات الأساسية للنمو الاقتصادي المحلي من خلال خلق الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل.
- يساهم القطاع الخاص في تنويع النشاط الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على الإنفاق الحكومي والمحروقات.
- تعاني العديد من المناطق من ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يحد من جذب الاستثمارات المحلية.
- يواجه المستثمرون عراقيل في الحصول على التمويل المحلي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غياب برامج واضحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص هذا ما يحد من مساهمة المستثمرين المحليين في إدارة المشاريع التنموية.
- تختلف مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية من ولاية إلى أخرى تبعا لتوفر البنية التحتية والمناخ الاستثماري.

وبناءا على هذه النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء بعض الاقتراحات لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وهي كالآتي:

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعزيز الشفافية والاستقرار التشريعي والقانوني.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إنشاء المؤسسات والحصول على التراخيص.
- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تطوير آليات الشراكة في مشاريع البنية التحتية والخدمات المحلية.
- تعزيز اللامركزية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال منح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع في جذب الاستثمار وإدارة المشاريع التنموية.
- تطوير البنية التحتية المحلية من خلال تحسين شبكات النقل والاتصالات وكذا إنشاء مناطق صناعية تجذب المستثمرين.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال دعم المؤسسات الناشئة وتعزيز التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لنقل التكنولوجيا.
- الاهتمام الجيد بتنمية وتأهيل موارد بشرية كفؤة بما يتناسب مع متطلبات الاستثمار.

وعليه يمكن القول أن نجاح التنمية المحلية بالجزائر يتوقف على تحسين بيئة استثمارية محلية جاذبة وكذا دعم المبادرات الاقتصادية المحلية وتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وكذا تعزيز ريادة الأعمال والابتكار، فكل هذه الأساليب إذا ما تم تفعيلها بالشكل المناسب تسهم في تنشيط القطاع الخاص في تحقيق تنمية محلية مستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع:

1. العدواني, ع .ف .(04 10 ,2009) .الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الاداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت.(04) .
2. المطلب, ع .ا .(2001) .*التمويل المحلي والتنمية المحلية* .القاهرة :الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
3. النور, ن .ع .(2010) .*الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة* .عنابة :مديرية النشر لجامعة عنابة.
4. بودخدخ, ك .(21-20 11 ,2011) .رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . *ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول" :دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول* .جامعة جيجل, الجزائر.
5. بونوة, ع .ا .(2010-2009) .دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر . (07).
6. زيدان, ج .(2014) .*إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع* .الجزائر :دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع .
7. صبرينة عجابي. (2018). *حوكمة المجالس المنتخبة – المشاركة في التشريع الجزائري-*. الاسكندرية: مصر : دار الجامعة الجديدة،.
8. عابد شريط وياسين بن الحاج جلول. (25 01 ,2018). *دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، -دراسة حالة الجزائر*. تم الاسترداد من hhps//revves.univ-ourgla.dz/undex/...682/213-
9. عكاشة، ر, .(12 ,2015) .نظام الجماعات المحلية في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.*05* .
10. غضبان, ف .ب2015 (،. .(*التنمية المحلية :ممارسات وفاعلون* .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع،.
11. لخضر, ع .ا .(2010) .متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر .-جامعة أبوبكر بلقايدتلمسان, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير, الجزائر.
12. ماتلو, ا .(10 ,2003) .التنمية المحلية :آفاق ومعاينات .*مجلة الفكر البرلماني*)العدد الرابع.(
13. محفوظ, م .(2001) .عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص -دراسة حالة الجزائر .جامعة الجزائر, الجزائر.
14. وفاء معاوي. (2009-2010). الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر. جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.